

أكد أن السياسة النقدية ساعدت على هشاشة الاقتصاد المحلي الصادي: عدم وجود نظام ضريبي على الأرباح التجارية والصناعية وراء ضعف السياسة المالية

المحدودة امتصاصها فيشكل مشروعات تنموية وبالتالي تحولت هذه الفوائض إلى المضاربة على الأسهم المدرجة في البورصة والمضاربة على العقارات.

● محمود فاروق

●



د. حسن منير الصادي

إيجاد أنشطة اقتصادية جديدة لتعزيز الدخل القومي.

السياسة النقدية وحول السياسة النقدية للكويت قال أنها ساعدت في هشاشة الاقتصاد المحلي بعد ان سمحت بتداول كميات كبيرة من النقد داخل السوق الكويتي الأمر الذي أدى إلى تضخم أسعار الأسهم والعقارات فضلا عن أنها عززت الفكر الاستهلاكي لدى المواطنين عبر الإفراط في منح القروض ما أدى إلى زيادة معدلات التضخم، مؤكدا على أن هناك عدم تنسيق بين السياسة المالية والنقدية في البلاد الأمر الذي أدى إلى ظهور خلل في الهيكل المالي بالكويت، مشيراً إلى أن السياسة النقدية كان يجب عليها أن تعمل على توجيه السوق في الاتجاه الصحيح إلا أنها قد ساهمت في إحداث خلل فيه نظراً لأنها ساعدت على زيادة الفوائض المالية بنسبة كبيرة لا يستطيع الاقتصاد الكويتي بفرصه الاستثمارية

أكد المستشار الاقتصادي لسوق الكويت للأوراق المالية د.حسن الصادي أن الكويت لديها سياسة مالية غير كاملة في ظل عدم وجود نظام ضريبي على الأرباح التجارية والصناعية، لافتاً إلى أن الضرائب من أهم الأدوات المالية التي تساعد على توجيه رؤوس الأموال التابعة للقطاع الخاص إلى القطاعات التي ترغب الدولة في تطويرها. وأوضح الصادي في تصريح له «الإنباء» أن السياسة المالية تعاني من عدم القدرة على الإنفاق وخلق تنمية اقتصادية، واقتصرت فقط على انفاق الرواتب والأجور ولم توجه فوائض الدولة إلى مشروعات البنية التحتية، مؤكداً أن تذبذب الوضع السياسي بين السلطتين خلق نوعاً من التخوف لدى المسؤولين من الإنفاق في المشروعات التنموية، وما ساعد على ذلك وجود فوائض مالية كبيرة من إيرادات الدولة النفطية وعدم وجود حاجة إلى



والتي تعتمد على متغيرات آتية لا يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأسعار على المدى القصير أو الطويل. وقال أن المسألة تحتاج إلى التحليل والمتابعة خاصة في أوروبا، متوقفاً استقرار أسعار النفط عند مستوى الـ 100 دولار للبرميل والذي يعد مناسباً جداً للمنتجين والمستهلكين على حد سواء. وحول رهن المشاريح التنموية في الكويت على أسعار النفط، قال إسماعيل إن أساسيات السوق القائمة على الطلب والعرض ستدعم سعر برميل النفط فوق 100 دولار للبرميل.

وبيّن أن الإشكالية في تطبيق البرامج التنموية تكمن في زيادة الرواتب والمصروفات والذي لا يقبله زيادة ملموسة في الإنتاجية وهو ما يهدد الوضع الاقتصادي. وفيما يتعلق بزيادة الإنتاجية على وقع تراجع حصة الإنتاج في بعض الدول التي تشهد اضطرابات سياسية، بين أن الأمر يتعلق بقرار على مستوى وزراء النفط في دول «أوبك».

تسهيل العقود وراء الانخفاض وفي تعليقه على انخفاض أسعار النفط، أشار الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور إلى أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط يعود لسبيل عقود نفطية تخفوا من تداعيات الأزمات المالية في أوروبا وأمريكا

والتي تعتمد على متغيرات آتية لا يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأسعار على المدى القصير أو الطويل. وقال أن المسألة تحتاج إلى التحليل والمتابعة خاصة في أوروبا، متوقفاً استقرار أسعار النفط عند مستوى الـ 100 دولار للبرميل والذي يعد مناسباً جداً للمنتجين والمستهلكين على حد سواء. وحول رهن المشاريح التنموية في الكويت على أسعار النفط، قال إسماعيل إن أساسيات السوق القائمة على الطلب والعرض ستدعم سعر برميل النفط فوق 100 دولار للبرميل.

وبيّن أن الإشكالية في تطبيق البرامج التنموية تكمن في زيادة الرواتب والمصروفات والذي لا يقبله زيادة ملموسة في الإنتاجية وهو ما يهدد الوضع الاقتصادي. وفيما يتعلق بزيادة الإنتاجية على وقع تراجع حصة الإنتاج في بعض الدول التي تشهد اضطرابات سياسية، بين أن الأمر يتعلق بقرار على مستوى وزراء النفط في دول «أوبك».

تسهيل العقود وراء الانخفاض وفي تعليقه على انخفاض أسعار النفط، أشار الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور إلى أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط يعود لسبيل عقود نفطية تخفوا من تداعيات الأزمات المالية في أوروبا وأمريكا

والتي تعتمد على متغيرات آتية لا يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأسعار على المدى القصير أو الطويل. وقال أن المسألة تحتاج إلى التحليل والمتابعة خاصة في أوروبا، متوقفاً استقرار أسعار النفط عند مستوى الـ 100 دولار للبرميل والذي يعد مناسباً جداً للمنتجين والمستهلكين على حد سواء. وحول رهن المشاريح التنموية في الكويت على أسعار النفط، قال إسماعيل إن أساسيات السوق القائمة على الطلب والعرض ستدعم سعر برميل النفط فوق 100 دولار للبرميل.



حجاج بوخضور



حسين إسماعيل

وقالوا إن استمرار الصين في تحقيق النمو الاقتصادي يعد ضماناً حقيقياً لاستمرار الطلب على أسعار النفط خاصة أن استمرار الصين في تحقيق متوسط نمو يبلغ 8٪ سنوياً خلال المرحلة المقبلة سيؤدي إلى تماسك السعر في الفترة المقبلة.

وبيّنوا أن دخول العالم في أزمة مالية جديدة خاصة في آسيا وأمريكا سيكبد الكويت خسائر قدرها 32,8 مليار دولار سنوياً وذلك بافتراض تراجع مستوى الأسعار إلى 80 دولاراً للبرميل نزولاً من مستوى 110 دولاراً.

واستدركوا بأن منظمة الأقطار المصدرة للبترو (أوبك) يمكنها تفعيل قرار الإنتاج الخاص بسقف إنتاج قدره 24,5 مليون برميل يوميا وهو القرار الذي تم اتخاذه في 2008، بدلاً من مستوى الإنتاج الحالي البالغ 27 مليون برميل بزيادة قدرها 2,5 مليون برميل يوميا وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار.

وفيما يلي التفاصيل:

النفط يعاني تقلبات الأسواق الحادة

بدأية، أوضح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة البترول الكويتية العالمية حسين إسماعيل أنه من المكن جداً رصد تداعيات الأزمة المالية التي تضرب أسواق المال العالمية وتأثير الديون الأميركية على برامج التنمية داخل الكويت، مبيناً أن التقلبات الحادة التي تعانها أسعار النفط حالياً

قد تضيف «الاستثمار» لاحقاً لتصبح «الدولية للتمويل والاستثمار» «الدولية للتمويل» أرسلت كتاباً لـ «المركزي» بالانتهاء من تجميع مركزها المالي



الشركة الدولية للتمويل وقد يضاف عليها لاحقاً الاستثمار لتصبح الشركة الدولية للتمويل والاستثمار.

ولفتت إلى أن من بين تلك المنتجات فتح المجال لإقراض الشباب في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي ستنسجج أحد المجالات الاستثمارية الجديدة في السوق خلال المرحلة المقبلة.

وفي السياق ذاته، أشارت المصادر إلى أنها اختارت الرقابة المزدوجة عليها من هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي وذلك لأنها تعمل في النشاطين الاستثماري والتمويلي ولا يمكن الاستغناء عن أي منهما.

● عمر راشد

كشفت مصادر لـ «الإنباء» أن شركة الدولية للتمويل أرسلت كتاباً لبنك الكويت المركزي بتجميع المركز المالي للشركة، لافتة إلى أن الشركة في انتظار رد البنك عليها خلال شهر.

وبيّنت المصادر أن مجلس الإدارة بدأ في وضع إستراتيجية شاملة للشركة لتعزيز وضع الشركة في السوق بقطاعات الاستثمار والتمويل والعقار وذلك بعد الدمج الثلاثي بين شركات «جيزان القابضة» و«الدولية للتمويل» و«كويت إنفست»، مبينة أن هناك أدوات جديدة سوف يستحدثها الكيان الجديد للاستثمار في السوق.

واستدركت أن الكيان الجديد يحمل اسم

عمر راشد

خبراء سعوديون: من الأفضل إعادة تقييم الريال لمواجهة ضغوط التضخم

يومياً في 2011 برميل يوماً، وذلك بأقل من 60 ألف برميل يوماً عن توقعاتها في تقريرها الشهر الماضي، وأن يرتفع بمقدار 1,6 مليون برميل يوماً إلى 89,83 مليون برميل يوماً في عام 2012. وأوضح أنه برغم من أن وكالة الطاقة الدولية تتوقع أن يرتفع إنتاج غير «الأوبك» طفيفاً بمقدار 50 ألف برميل يوماً، إلى 52,28 مليون برميل يوماً في 2011 وبزيادة 80 ألفاً إلى 53,08 مليون برميل يوماً في 2012، إلا أن هناك مساحة لأعضاء الأوبك أن تمارس سياستها الإنتاجية بما يخدم مصالحها ومصالح المستهلكين، ولكن عند أسعار قريبة من 100 دولار.

المملكة، فإعادة تسعيرة الريال أمام الدولار ضرورة لتعزيز القوة الشرائية للريال لمواجهة الضغوط التضخمية. من جهته، يرى د.فهد بن جمعة عضو جمعية اقتصادات الطاقة الدولية أن مستقبل الاقتصاد العالمي واقتصادات الخليج مرتبط بتطورات أسواق النفط، مشيراً إلى أنه في حال تحققت توقعات بعض الخبراء بأن تنخفض الأسعار إلى 50 دولاراً فإن ذلك سينعكس سلباً على الطلب العالمي على النفط. ولفتت إلى أن وكالة الطاقة الدولية توقع أن ينمو الطلب بمقدار 1,4 مليون برميل يوماً، من 86,80 مليون برميل يوماً في 2010 إلى 88,19 مليون برميل

تسعيرة الريال مقابل الدولار تعتبر آتية من الآليات التي تعمل على خفض التضخم. وقال الصنيع أنه لا بد من تعويم الريال في السوق حتى يأخذ تسعيرته الطبيعية، موضحاً أنه لا بد من النظر في المصلحة العامة بتخفيف وتذليل جميع الآليات التي ترفع معدلات التضخم التي ستفوق 6٪ في حال عدم اتخاذ أي إجراءات جديدة تقلل من ارتفاعه. وأشار إلى أن الاقتصاد السعودي من أكثر الاقتصادات المتأثرة بمعدلات التضخم العالمية لأننا مستهلكون، لذلك لا بد من الاستفادة من امتيازات الاقتصاد السعودي ودعمها وتفعيلها بما يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في

وأوضحوا أن استمرار تراجع قيمة الدولار في الأسواق العالمية سينعكس سلباً بشكل أو بآخر على موازنات دول المنطقة وسيخفض قيمة أرصدها وأصولها الخارجية المقيمة به. وسيزيد تكلفة الواردات ما سيرفع مؤشرات التضخم. وقال الأكاديمي الاقتصادي د.عبدالرحمن الصنيع لصحيفة «الرياض» السعودية الصادرة أنه في ظل الأوضاع الراهنة والنمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة، من المناسب الآن إعطاء الريال السعر الحقيقي له، فالريال قادر على أن يكون عملة لها مكانها في السوق. وأشار إلى أن طلب رفع تسعيرة الريال سينعكس على خفض جماع التضخم، فإعادة



استمرار تراجع الدولار سينعكس سلباً على الريال

دبي - العربية: أظهر خبراء اقتصاديون وماليون في السعودية مخاوف من أن احتمالات تفاقم التداعيات السلبية لخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، التي تربط معظم دول الخليج عملاتها بعملتها «الدولار»، وأكدوا أن تضخم الأسعار الذي يعود لنهاوي العملة الأميركية وصعود عملات دول أخرى سيستمر. وقال بعضهم إن دول الخليج قد تواجه وضعاً حرجاً بسبب الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة التي قد تؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره إلى ما دون سعر 80 أو 75 دولاراً للبرميل الواحد.